

# المجتمع المدني والدولة

## ورهانات المجتمعات المسلمة<sup>1</sup>

د. سعد الدين العثماني

أصبح مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي المعاصر وفي العلوم الاجتماعية، وأضحى من المداخل الضرورية للإصلاح وضبط التوازن وسط التجاذبات السياسية التي تشهدا الدول والمجتمعات. ويتداخل ذلك مع التطورات التي عرفتها الدولة حديثاً مفهومها وواقعا، بالتخلي في الدول الغربية عن الدولة اليعقوبية المركزية والمسيطرة، نحو بناء نموذج تكاملي وتشاركي بين المجتمع والدولة، وتفقيت السلطة منعا للاستبداد والهيمنة.

ومن هنا ازداد الاهتمام بالمجتمع المدني وكثرت الدراسات والأبحاث حوله، وستتوقف في هذه الدراسة على مفهوم المجتمع المدني وتطوره، وعلاقته بمفاهيم أخرى، وأدواره، وعلاقته بالدولة، وننتهي إلى خلاصات مرتبطة بالواقع الشرقي والإسلامي.

---

1 - هذه الدراسة هي مشاركة علمية في المؤتمر الفكري السنوي حول تحديات المجتمع المسلم في ظل المتغيرات المعاصرة، في موضوع " تحديات المجتمع المسلم في ظل المتغيرات المعاصرة" المنعقد بالخرطوم - السودان يومي 7 - 8 أكتوبر 2015 م من تنظيم المؤتمر الوطني - السودان.

## أولا - نشأة المفهوم وتطوره

عرف مفهوم المجتمع المدني تطورا كبيرا منذ نشأته إلى اليوم، كما أنه يختلف من مدرسة فكرية لأخرى. ومنذ القرن الثامن عشر اكتسب معنى أكثر دقة يشير إلى موقعه بوصفه وسيطا بين مؤسسات السلطة السياسية وبقية المجتمع. وقد برزت هذه المعاني عند جان جاك روسو ومونتسكيو وهيغل الذين صاغوا مفهوم الوساطة بين المجتمع أو العائلة من جهة والدولة من جهة ثانية.

ويشير مصطلح المجتمع المدني في الأصل ومن حيث العموم إلى مختلف أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها مجموعة من المواطنين لتحقيق أهداف أو مصالح مشتركة. وتشمل تلك الأهداف مثلا الدفاع عن الحقوق والحريات أو النهوض بحقوق المرأة ودورها في المجتمع أو حماية البيئة أو تقديم خدمات معينة. وجزء من منظمات المجتمع المدني يهدف إلى التأثير على السياسات العمومية في مجال اشتغاله عن طريق إبداء الرأي والاقتراح أو ممارسة الضغوط لتعديلها أو توعية الرأي العام بشأنها. ويتنظم المجتمع المدني في مجموعة متباينة ومختلفة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية، التي ينشئها أشخاص لخدمة قضايا مشتركة.

لكن تحولات مدلول المصطلح ذو علاقة بتطور الظروف السياسية والاقتصادية السائدة وتطور التوجهات الفكرية لدى النخب. وطبعت بالتالي وظائفه وأدواره حسب البيئات التاريخية والاجتماعية وحسب السياقات. ولذلك أجاد عزمي بشارة عندما أكد على أن المجتمع المدني يقدم إجابة جاهزة على التحديات في سياقات مختلفة. فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، وهو أيضا الرد على دكتاتوريات العالم الثالث من جهة، وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه، من جهة أخرى<sup>2</sup>

ومن أمثلة التطورات التي عرفها مفهوم المجتمع المدني أن المفكر الماركسي الإيطالي غرامشي أعاد قراءة المفهوم وقضاياها فلسفيا وسياسيا وأيديولوجيا، بشكل متميز عما كان عند المفكرين السابقين، اعتبارا

لخصوصيات الواقع الإيطالي بأبعاده الاجتماعية والثقافية والسياسية مقارنة بالمركز الأوروبي. وأعاد غرامشي قراءة الاشتراكية بالربط بينها وبين الحرية، وقاوم الجمود الأيديولوجي والعقائدي لدى أتباعها<sup>3</sup>. وعند غرامشي فإن "الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني". فبينما يضم المجتمع المدني مجموع التنظيم السياسي للمجتمع بمؤسساته وأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية، تحتكر الدولة السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة<sup>4</sup>.

ولقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني في أغلب السياقات بمفاهيم العقد الاجتماعي والدولة المدنية ودولة القانون، والمواطنة والحريات الفردية والعامّة، والديمقراطية والحريات السياسية وغيرها من المفاهيم التي طبعت التطور السياسي الحديث. لكنه أضاف إليها شيئاً جديداً هو رفض تحويل المواطنين إلى مجرد أرقام في مجتمع ليبرالي يعلي حرية الفرد خارج سياقه الاجتماعي ومؤسساته الاجتماعية، والعمل على إعطاء مكانة لتعبير فئات ذات توجهات مشتركة أو مصالح مشتركة عن نفسها بشكل منظم.

هذه السياقات ألفت ببعض الغموض على مفهوم المجتمع المدني عندما نقل إلى مجتمعات غير المجتمعات الغربية. وقد يكون ذلك من بين أسباب ظهور عدة تعاريف إجرائية له، بعد تنقيته مما علق به من مفاهيم فلسفية وأيديولوجية، كي لا يحتفظ منه إلا بفكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الطوعية التي تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت إمرتها، وتهدف إلى تنظيم المجتمع وتشيطه والاستجابة لحاجات أعضائه. ومن ذلك التعريف الذي تبناه البنك الدولي والذي أعدته عدد من المراكز البحثية وفيه: يشير مصطلح المجتمع المدني إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية،

3 - لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى مؤلف دفاثر السجن لأنطونيو غرامشي.

4 - لمزيد من التفصيل في الفكرة ينظر، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، جون إهرنبرغ، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة

العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2008، ص 395.

والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري.<sup>5</sup>

أيًا كان التعريف المتبنى للمجتمع المدني فإنه يستبطن ضرورة وجود علاقة تكاملية بينه وبين الدولة، كما ينطلق من أن المجتمع والدولة لا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر ولا أن يكون بديلاً عنه. فكما لا يمكن أن تقام دولة بدون مجتمع فإنه لا يمكن للمجتمع أن يستمر بدون الدولة.

لكن لا يتصور وجود مجتمع مدني بالمفهوم الدقيق للكلمة وفق التعريفين المذكورين، إلا بتوفر عدد من الشروط، أهمها:

وجود فصل بين الدولة ومؤسساتها من جهة وبين المجتمع من جهة ثانية، وهو ما يعكس مرحلة متقدمة من تطور المجتمع ومن تطور النظام السياسي.

التمييز بين آليات عمل الدولة ومؤسساتها وآليات عمل القطاع الخاص. وهو ما يعكس انفصال الحقلين السياسي والاقتصادي عن بعضهما، وتمتع كل منهما باستقلال نسبي عن الآخر.

ترسيخ مفهوم المواطنة، المبنية على فكرة الحقوق المدنية والسياسية. فكل عضو في المجتمع كائن حقوقي مستقل بذاته، بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية أو دينية أو ثقافية أو فئوية أو طبقية أو غيرها). لكن الأهم هو كون هذه المواطنة نشطة ومطلعة وعارفة كما يقول الفيلسوف جون ديوي "John Dewy

الاستقلالية الكافية للمؤسسات والجمعيات الاجتماعية وتمييزها من حيث الوظائف والأهداف عن المؤسسات السياسية والاقتصادية، فهي تنشأ طوعية وبصفة اختيارية. قد يكون هناك التقاء في الأهداف أو في المواقف، لكنه يجب ألا يكون تبعية لا تنسجم مع مفهوم المجتمع المدني.

تمايز التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية والرياضية والعلمية والحقوقية والنقابات..) التي تتكون من مواطنين ينخرطون فيها بشكل إرادي وطوعي، عن التنظيمات الاجتماعية العضوية التي لها أيضا طابع تضامني والتي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة أو الطائفة أو القبيلة).

تمايز الديمقراطية التمثيلية المبنية على انتخاب مؤسسات ذات صلاحية محددة، والديمقراطية التشاركية التي تنبني على مستويات مختلفة من التعاون بين المؤسسات الحاكمة و/أو المنتخبة والمنظمات المدنية في المجتمع.

توفر حد أدنى من الشروط الذاتية في مؤسسات المجتمع المدني تضمن له الاستقلالية والفاعلية. ومن ذلك أساسا ثلاثة شروط هي: أولا، التوفر على استقلالية القرار والمبادرة الحرة، وعدم التبعية لجهات رسمية أو للوبيات تسخرها لأهدافها. ثانيا، التوفر على استقلالية في التمويل أو التوفر على موارد شفافة تؤطرها القوانين المعتمدة وتخضع لمراقبة هيئات مستقلة. فمن المعروف أن الذي يمول كثيرا ما يميل شروطه التي قد تخرج المجتمع المدني عن رسالته أو تسخر لأهداف غير التي وجد لها. ثالثا، التوفر على قاعدة اجتماعية معتبرة تجعل المنظمات المعنية معبرة عن تطلعاتها وحاجاتها.

وهذا يميز المجتمع المدني الحقيقي المستقل والحر عن المجتمع المدني الذي تصطنعه الدولة أو مراكز قوى فيها من مؤسسات أو جمعيات وتعمل على منحها بعدا اجتماعيا وهميا أو مضخما، وتبقيها مسيرة من قبلها.

كما أن الشروط المذكورة لا تعني أن المجتمع المدني يجب أن يكون كلا متجانسا، تسوده رؤية واحدة ويعبر عن نفسه بصوت واحد، بل الأصل فيه أن يكون متعددًا، بمكونات متنوعة وغير متناسقة، وقد تكون متناقضة من حيث أفكارها ومواقفها، كما أنها في الغالب متفاوتة في مستويات وعيها وكفاءة تنظيمها وكبر حجمها.

وإن وجود التطورات التي تقتضيها الشروط المذكورة على المستويات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية ضرورية للحديث عن المجتمع المدني، وبقدر تحققها بقدر ما يكون للمجتمع المدني وجوده الحقيقي وقدرته على أداء أدواره ووظائفه. وهذا لا ينفى بطبيعة الحال الاختلافات الممكنة بين واقع وآخر، مما يصبغ طبيعة المجتمع المدني وطبيعة علاقاته بالمؤسسات والتنظيمات الأخرى بصبغات خاصة دون الابتعاد عن أسس ومقومات المجتمع المدني.

## ثانيا - وظائف وأدوار المجتمع المدني

إن كثيراً من الدول أصبحت ترغب في وجود مجتمع مدني نشيط وفاعل لما له من أهمية كبيرة في تطور الواقع على مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها وللوظائف والأدوار الأساسية التي له في ذلك والتي نتحدث عن أهمها فيما يلي.

### 1 - الوساطة:

وتعني الوساطة بين الفرد والمجتمع من جهة والدولة من جهة أخرى. وهي وساطة تبدأ من توفير قنوات للاتصال ونقل الرغبات والهواجس بين الطرفين، إلى دور تخفيف الصراعات أو العمل على تفاديها وتدبير الخلافات بطريقة سلمية. وفي كثير من المجتمعات التي يسودها التوتر بين الدولة والمجتمع، نجد غياب بنيات للوساطة تقرب المسافات ونخفف الضغوط وتمتص الضربات. فمن طبيعة المجتمع أن تتعدد مكوناته وأن تتنوع مطالبه، وإذا لم يكن هناك حوار معقول مع السلطات السياسية، فمآل الوضع التأزم، وقد يصل إلى الانفجار. فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لإيصال أصواتهم وللإقناع بتبني آرائهم أو الضغط للوصول إلى ذلك. كما يشعرهم بأن تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يتحقق بشكل منظم وبطريقة سلمية، دون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح.

وهكذا يظهر أن المجتمع المدني يقوم بدور مهم في تحقيق التوازن بين المجتمع والدولة. فالحيز الموجود بين المجتمع والدولة لا بد أن تشغله منظمات المجتمع المدني.

### 2 - المراقبة:

وهي تعني مراقبة الأجهزة التنفيذية وتقييم أدائها، لأن أول وأهم وظيفة ديمقراطية للمجتمع المدني هي مراقبة أداء السلطة والعمل على تحويل الأنظمة الشمولية الى دول ديمقراطية. إن تعبئة المجتمع المدني تعد وسيلة رئيسة لتطوير الديمقراطية وجعل أجهزتها ومخرجاتها في مصلحة المجتمع ومصلحة المواطن. كما أنها أداة فعالة لاحتواء سلطة الحكومات الديمقراطية نفسها وضبط إساءاتها وتجاوزاتها

المحتملة، وإخضاعها للمحاسبة العامة. وفي كل ذلك يمكن أن يستخدم المجتمع المدني وسائل لرصد وتوثيق الأوضاع وبحثها وإشاعتها بوصفها من وسائل التعريف والإقناع والتأثير.

### 3 - الاقتراح

من وظائف المجتمع المدني مد مسؤولي تدبير الشأن العام بالمقترحات النابعة من حاجات السكان وتطلعاتهم. فهو لا يراقب فقط وينتقد، بل يقترح ويسهم في ترشيد المخططات والبرامج والقرارات. وتميل التجارب الدولية اليوم إلى القطع مع ممارسات كانت تعتبر ذلك من اختصاصات السلطات العمومية والخبراء وحدهم. فأضحى المجتمع المحلي شريكا ضروريا. فالخدمات التي توجه إليه لا يمكن أن تتم بمعزل عن اختياراته وحاجاته الحقيقية التي يحس بها. ومن هنا توجهت بعض الدساتير والقوانين إلى تنظيم مشاركة المجتمع المدني في الاقتراح عن طريق العرائض أو الملتزمات أو بواسطة اللقاءات المباشرة التي تسبر آراء الرأي العام.

### 4 - تطوير المشاركة الشعبية في الشأن العام:

فالمجتمع المدني يمكن أوسع شرائح المواطنين من المشاركة الاختيارية في المجال العام، ويدرب على المبادرة الفردية المعبرة عن روح المسؤولية والإرادة الحرة وعلى المشاركة الإيجابية النابعة من التطوع. وبهذا يرتفع مستوى التعبئة لدى المواطنين في مجال الاهتمام بمصير مجتمعاتهم، ويقل الانسحاب من الاهتمام بالشأن العام.

وتلك من أنبل السلوكات الاجتماعية التي ترقى المجتمع وتعطيه مكانة في الشأن العام، وتقوي بالتالي شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة. وهكذا فإن فتح المجال واسعا للمجتمع المدني يضمن تعبئته الطوعية بدل التعبئة الإجبارية التي تكون مفروضة من الدولة أو من السلطات المسؤولة، والتي لا تدوم عادة ولا تكون إيجابية للاستقرار والفعل المدني الحضاري.

### 5 - توسيع الممارسة الديمقراطية و ترسيخها

يقوم المجتمع المدني بدور مهم في الدفع في اتجاه الإصلاحات الديمقراطية مجتمعيًا ومؤسسيًا. فهو من جهة يمكن أن يقوم بدور رئيس في معركة البناء الديمقراطي وإقامة مؤسسات دولة حديثة ومقاومة النزوع نحو التسلط. وهو من جهة ثانية ينمي الثقافة الديمقراطية في المجتمع. لذلك يعتبر كل من ميل

وتوكفيل أن المشاركة السياسية تبدأ على المستوى المحلي " فالمؤسسات القائمة على مبدأ المشاركة هي الخطوة الأولى للتربية السياسية، وهي " المدرسة الابتدائية لتعليم فن الحكم"، أو بحسب تعبير توكفيل: "إن المؤسسات المحلية هي للحرية بمثابة المدارس الابتدائية للمعرفة". ويذهب بعض الباحثين إلى أن من أهم وظائف المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات الآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي<sup>6</sup>. وهذه كلها أسس بناء الثقافة الديمقراطية السليمة.

## 6 - الحفاظ على خصوصيات المجتمعات المحلية

فقد أضحى المجتمع المدني من أهم وسائل الدفاع عن الثقافات المحلية والحفاظ عليها ومقاومة الذوبان في هويات أكبر، سواء كانت هويات وطنية مسيطرة، أو هويات خارجية مهيمنة بفعل العولمة وسياسات الهيمنة من قبل القوى الكبرى. فالمجتمع المدني هنا يقوم بوظيفة غرس القيم المحلية في نفوس الأفراد والإسهام في التنشئة عليها.

هذه هي أهم وظائف المجتمع المدني، وهي وظائف ستمكّنه من الإسهام في التنمية المحلية ومختلف القضايا المهمة للمواطنين وتحسين جودة حياتهم.

## ثالثا - الديمقراطية التشاركية

إن إرساء مجتمع مدني نشيط وفاعل يستلزم توفير جو سياسي يتميز بحماية الحقوق المدنية والسياسية وخصوصا حق الاقتراع الحر في انتخابات برلمانية تنتج عنها مؤسسات ذات صلاحيات واضحة. وهو ما يعني بناء ديمقراطية تمثيلية ذات مصداقية.

لكن الواقع أبرز وجود جوانب من القصور في النموذج الديمقراطي التمثيلي (السياسي). ومن تلك الجوانب العجز في كثير من الأحيان عن تعبئة المجتمع للاهتمام والمشاركة، إلى حد انحسار عدد المشاركين في الانتخابات إلى ما دون الثلث من المواطنين الذين لهم الحق في التصويت. ومنها أيضا القصور عن التجاوب مع تطلعات وحاجات اجتماعية لم تجد لها مكانا في التعبيرات التقليدية. ومنها ثالثا توسع بروز تكتلات ذات طابع اجتماعي أو مهني أو حقوقي أو بيئي أو تنموي أو غيره ممن لا يشعرون بأن

المؤسسات المنتخبة تمثلهم ضرورة. ومن جوانب القصور تلك ثالثاً أن المواطن يقتصر دوره في انتخاب المسؤولين والبرلمانيين، ولا تجعل له دوراً في الاستشارة والتقييم وإبداء الرأي المؤثر قبل حلول الانتخابات الموالية.

وهذا ما أدى بالمفكرين المنتقدين للنموذج الديمقراطي الليبرالي إلى وصف دور الجماهير فيه إلى أنه مجرد "خرافة" وينحصر في كفالة عمل الآلة الانتخابية. ويذهب إلى أن التوصل للقرارات السياسية لا يتم من قبل الشعب، إذ أن عمليات تكوين الآراء لا تبدأ من الشعب، بل تمر من خلاله<sup>7</sup>.

لكل هذا برزت الحاجة إلى إشراك المجتمع بطريقة أخرى في صنع السياسات وبلورة الخطط واتخاذ القرارات. ومن هنا أهمية بناء مجتمع مدني بمواصفات مهنية احترافية، قادر على عقد شراكات مع المؤسسات الرسمية، للإسهام - على مختلف مستويات عملها - في إسماع صوتها وترشيد قرارات تلك المؤسسات الرسمية. وتعبير آخر إن الديمقراطية بشكلها الليبرالي تفتقر إلى بعد اجتماعي، يسهم في توفيره بشكل كبير المجتمع المدني.

وهذا ما يصطلح عليه بالديمقراطية التشاركية. ويمكن تعريفها بأنها مجموع الوسائل والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام.

وترتكز الديمقراطية التشاركية على إرادة مشتركة من طرفين هما الدولة ومؤسساتها الرسمية من جهة، وفئات من المجتمع وخصوصاً تلك التي تنظم في المجتمع المدني من جهة أخرى، على التشاور والتعاون لجعل السياسات والقرارات الرسمية في مصلحة الساكنة. وبالتالي فليس أحد من الطرفين نافياً للآخر، ولا مطلوباً منه أخذ مكانه، بل العلاقة المفترضة بينهما، والتي لها التأثير الإيجابي في الواقع، هي علاقة التكامل والتفاعل المستمر.

وتتعدّد الآليات التي تجسّد مبدأ المشاركة في صنع القرار وتختلف من حيث درجة تأثيرها وقاعدة المشاركة فيها. ويمكن لدساتير وقوانين الدول ملاءمتها مع سياقاتها وخصوصياتها. ويمكن أن نذكر منها المبادرة الاقتراحية وتقديم العرائض والملمسات والمشاركة في اجتماعات الهيئات المسؤولة وغيرها.

7 - لمزيد من التفصيل في الفكرة ينظر مؤلفات Giovanni satori، حول الانتقال الديمقراطي.

## رابعا - في علاقة المجتمع المدني بالدولة

من الواضح أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تتميز بالتفاعل والتداخل والتجاذب. فلا يمكن أن تقام دولة من دون وجود مجتمع، كما لا يمكن للمجتمع أن يستمر من دون وجود الدولة. وذلك انطلاقا من أن الدولة سلطة اجتماعية ونتاج "عقد اجتماعي" تفويضي من قبل المجتمع. وفي الديمقراطية المعاصرة تستمد الحكومة المنتخبة شرعيتها من المجتمع الذي انتخبها، وتقع مسؤولية الدفاع عن هذه الحكومة على المجتمع.

وعندما يكون المناخ العام ديمقراطيا سليما فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع تكون مبنية على الثقة والتعاون في إطار مقتضيات الدستور والقانون. ويميل الفكر السياسي اليوم إلى الدفاع عن ضرورة التوازن بين الطرفين، فلا الدولة يجب أن تطغى على المجتمع فيستقر الاستبداد وتصادر الحريات، ولا المجتمع يجب أن يطغى على الدولة فيختل الاستقرار وتغيب سيادة القانون وتضيع مصالح المجتمع الكبرى.

ومن هنا يتضح دور المجتمع المدني في التعبير عن المجتمع وتوفير التنظيمات التي تجعل حركته للقيام بالوظائف والأدوار المذكورة سابقا منظمة وأكثر فاعلية. فمسؤولية الإصلاحات لا تقع على عاتق الدولة أو الحكومة وحدها، بل تقع كذلك على عاتق المجتمع المدني من خلال الدعم والمؤازرة. فكما أن الدولة ترعى المجتمع المدني وتوفر له سبل النمو فإن المجتمع المدني هو الذي يسهم في حيوية الدولة واستمرار دورها وحمايتها من الفشل.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن المجتمع المدني لا يقوم بوظائفه في غياب دولة قوية قادرة على القيام هي أيضا بوظائفها. ولكن هذه الدولة لا بد أن تكون قانونية وشرعية وممثلة للشعب وخاضعة للتقييم والمحاسبة والمساءلة<sup>8</sup>.

كما أن المجتمع المدني الحيوي والفاعل يساعد على تجديد العلاقة بين المجتمع والدولة ومدتها بالحيوية. فوجود مجتمع مدني نشط من شأنه أن يشجع احترام المواطن للدولة والتعاطي الايجابي معها،

وذلك عبر تعزيز قيم المساءلة والتفاعل والتجاوب، وإرساء ممارسات المراقبة والتقويم بالوسائل السلمية، ومن ثم فهو يسهم في حماية شرعية النظام السياسي.

وفي النهاية، من شأن ذلك أن يحسن من قدرة الدولة على الحكم وعلى نيل ثقة مواطنيها.

إن استقلالية المجتمع المدني ومنظّماته عن الدولة لا يعني القطيعة معها أو بناء علاقة متوترة معها، كما لا يعني الابتعاد والاستغناء عنها. فلا بد من أن يحتفظ بقدر معقول من التواصل معها، ونسج علاقة احترام في ظل الوعي بتكامل دور كل منهما. وهذا النوع من العلاقة هو الذي سيمكن المجتمع المدني من ممارسة أدواره التي فصلناها سابقاً وفي نفس الوقت يحتفظ بالقدر الضروري من التعاون تحقيقاً لمصالح وتطلعات المواطنين، وضماناً لوفاء الدولة بالتزاماتها تجاه المجتمع.

ومن جهة أخرى فإن استقلالية المجتمع المدني وتقوية فاعليته لا يعني الرغبة في إضعاف الدولة ومؤسساتها، فلا بد من دولة قوية تمثل إرادة الشعب، دون أن تكون دولة متسلطة، فليس من حقها ذلك، وهو لا يسهم في العلاقة الإيجابية مع المجتمع. كما أن زيادة قوة الدولة لا يستلزم ضعف المجتمع المدني.

### خامساً - خصوصيات المجتمعات الشرقية والمسلمة

عدلنا عمداً عن الحديث عن المجتمعات العربية بالنظر لكون الميول نحو الاعتزاز بالثقافات المحلية أضحت ظاهرة هذا القرن، وأصبح لها مكان متزايد. فالثقافات الأمازيغية والزنجية والكردية وغيرها أصبحت تعبر عن نفسها بشكل واع وقوي. ومن الضروري الاعتراف بمكانتها وحقوقها. ولم نكتف بالحديث عن المجتمعات المسلمة بالنظر لكون الشرق يضم أديانا وطوائف أخرى لها أيضاً حقوقها ومكانتها في الحاضر والمستقبل. وطريق الاستقرار والازدهار يمر عبر الاعتراف بهذه المكونات كلها في إطار دول حديثة ديمقراطية تسودها المساواة في الحقوق والواجبات.

نظن أن تحديات بناء مجتمع مدني قوي وفاعل ثلاثة بالخصوص هي:

1 - ضعف التطور الديمقراطي في بلداننا، يجعل بزوغ مجتمع مدني قوي وفاعل صعب المنال.

فثقافة التنظيمات المدنية من ثقافة المجتمع، وتطورها رهين بالمساحات المتاحة لها دستوريا وقانونيا وحسب

الوضع الحقوقي. لذلك يجب جعل تطور الديمقراطية في أوطاننا، ثقافيا واجتماعيا وسياسيا ومؤسساتيا، أولوية الأوليات.

2 - لكن أهم تحد في موضوع المجتمع المدني هو اختزانه لحمولات من مدارس فكرية وخبرات تاريخية غربية قد تكون غريبة عن ثقافتنا وديننا. ولقد عرفت المجتمعات المسلمة عبر التاريخ تنظيمات اجتماعية طوعية منفصلة عن الدولة، خدمت مجتمعاتها، وخدمت الأمة المسلمة والإنسانية. فالمدن الإسلامية كانت تزخر بجماعات الحرفيين المنظمين والخدمات الوقفية وغيرها، وقد قامت بأدوار مهمة في نهضة المجتمعات وتنظيم أنشطتها والتخفيف عن المحتاجين والوساطة مع السلطات السياسية. لكنها كانت منجمة مع بساطة الحياة في القرون والمجتمعات الماضية، فهل لا تزال تستجيب لتعقيدات الحياة الحضرية الحديثة؟ وفي أي حدود؟ وعلى الرغم من الجهود التي تمت للتخلص من الأسس الفلسفية والادبولوجية لمفهوم المجتمع المدني، وصياغته صياغة عملية إجرائية صالحة لكل الثقافات، لكن يبقى أن الجهد النظري في هذا المجال في الثقافة الإسلامية والشرقية ضعيفة. ويمكن أن نتساءل عن مدى خلو التجارب المصدرة إلينا عن الأطر المؤطرة لها في الرؤية الغربية، فلسفة وأهدافا ووسائل عمل.

3 - الملاحظ أن المجتمع المدني ذي الطابع الحدائثي في بلداننا يتميز باحتوائه في الغالب على نخب علمانية ليبرالية أو يسارية، ذات مطالب إصلاحية حديثة، لكنها تفتقر إلى امتداد شعبي قوي. كما أن المجتمع المدني ذي الطابع التقليدي يحتوي في الغالب على نخب محافظة لكنها تتميز بامتدادات شعبية واسعة في الغالب الأعم، وخصوصا بين الطبقات الوسطى. والبعض يميز بينهما فيطلق على الأولين المجتمع المدني وعلى البعض الآخر المجتمع الأهلي.

والمأمول أن يقوم المجتمع المدني بالجمع بين إيجابيات المستويين من أجل الإسهام في إصلاح الواقع نحو الأفضل ديمقراطيا وحقوقيا وتنمويا. وهذا لن يتحقق إلا بضم الأفق الديمقراطي والحقوقي المعاصر إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية الخاصة بمجتمعاتنا، لضمان الانسجام معها ومع مقوماتها.

فالمجتمع المدني هو مجتمع التعدد والتنوع والاختلاف، ومؤسساته مطلوب منها أن تعبر عن مطالب إصلاحية من جهة وأن تمتاح من مرجعية المجتمع وثقافته من جهة ثانية.

4 - من المعروف أن التأثيرات والضغوط الخارجية تتجاوز المؤسسات السياسية والاقتصادية إلى منظمات المجتمع المدني. وقد برزت اتهامات لبعضها بالعمل وفق برنامج قوى خارجية ولمصلحتها، وأحيانا بتمويل منها. وعلى الرغم من أننا لسنا مع المبالغة في هذه الاتهامات ووعينا بإمكانية استعمالها لتصفية حسابات مع منافسين في التدافع الاجتماعي والسياسي، إلا أنه من الضروري اتخاذ الإجراءات القانونية لضمان استقلالية منظمات المجتمع المدني فب هذا المجال، وضبط التمويلات الخارجية بضوابط موضوعية شفافة، دون تهوين ولا تهويل. وعدم السماح باستغلال هذه القناة المدنية ضد مصالح دولها وشعبها.

### سادسا- على مفترق طريق

إن الهدف من الخطوات الإصلاحية لأي مفكر مناضل هو بناء فكر نهضوي ذي عمق معرفي وثقافي وسياسي يؤسس لمجتمع مدني فاعل ومستقل، معبر عن قيم مجتمعاتنا وحاجاتها الحقيقية. ومن هنا فليس المطلوب استنساخ تجربة أو تجارب بعينها، وإنما الاستفادة من الإرث الإنساني الغني، وتكييف تجاربه لإنتاج نموذج خاص منسجم مع اختيارات وحاجات واقعا الاجتماعي. فليس هناك نموذج واحد أو وصفة جاهزة لبزوغ وتطور وفعالية المجتمع المدني، بل هو مجال تنافس وتفاعل فكري وواقعي من قبل قوى مجتمعية تعمل لاستقرار وازدهار وتطور مجتمعاتها. وقد حاولنا أن ندافع عن أن النموذج المأمول هو وجود دولة قوية ومجتمع مدني قوي تنظم العلاقة بينها مقتضيات دستورية وقانونية متوازنة تحفظ لكل منها مكانته وفاعليته. والدولة والأحزاب السياسية مسؤولة مباشرة عن وضع تلك المقتضيات، وأن تزيد من اهتمامها بتقوية المجتمع المدني. فهو ضروري لاستقرار المجتمع والدولة، ولزراع الفاعلية فيها معا.

## لائحة المراجع

المجتمع المدني: رؤية نقدية، عزمي بشارة، المركز العربي للدراسات وتحليل السياسة، الطبعة

السادسة، 2013.

عبد الغفار سكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، ص 68، دار الفكر، 2003

محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، دراسة تحليلية نقدية، منشورات مجلة

البيان، 1435 هـ.

عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 9، 2011.

المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، جون إهرنبرغ، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم،

المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2008، ص 395.

Antonio Gramsci, Sélections from the prison notebooks of Antonio Gramsci, edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell smith, (New York: international Publishers, 1971